الاتحاد الاشتراكي
www.alittihad.press.ma

مكانة مصفاة سامير في السياسة الطاقية بالمغرب

عبد القادر الحيمر

بينما تتواصل أشغال توسيع وتحديث مصفاة لاسمير بالمحمدية بوتيرة تعد بالشروع في رفع وتحسين جودة الإنتاج، ابتداء من سنة 2008، تتضارب الآراء والمواقف حول نوعية تعامل الدولة مع شركة كورال وحول طبيعة السياسة الحكومية المفروض نهجها لمسايرة الطلب المتزايد على الطاقة، والحد من انعكاسات ارتفاع الأسعار الدولية للبترول على المردودية الاقتصادية والاجتماعية• لقد كان قدر هذه الشركة هو أن تكون موضوع تضارب الآراء منذ خوصصتها، وبعد تخطي النقاش حول الحيثيات التي كانت وراء تفويت احتكار الدولة في مجال تصفية البترول للقطاع الخاص، وتجاوز المشاكل التي عانى منها القطاع الصناعي بفعل الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي، شكل ارتفاع فاتورة الطاقة منطلقاً جديداً للاختلاف حول أسباب المشاكل المطروحة وسبل مواجهتها، وفي ظل هذه الاختلافات يعتبر البعض أن الاتفاقية المبرمة بين الدولة ولاسمير تضمنت بنداً يعطي الحق للشركة في الأرباح التي تحققها على أساس نسبة معينة من قيمة المنتوج الذي تعالجه• ولو تم اعتماد نظام تحديد قيمة مطلقة للربح عن كل طن مكرر، لأمكن للدولة أن توفر مبالغ مالية هامة، بل إن من مساندي هذا الطرح من يعتبر أن لاسمير استعملت برنامجها الاستثماري كأداة لرهن كل المشاريع الحكومية الرامية إلى تحرير القطاع، بينما ينطلق البعض الاخر من مقارنة نتائج الأرباح التي تحققها لاسمير مع تلك التي تحققها شركات أخرى، وخاصة منها العاملة في قطاع الإسمنت والعديد من الشركات المدرجة أسهمها في بورصة الدار البيضاء، ليخلص إلى أن نسبة عائدات لاسمير مقارنة مع استثماراتها أقل بكثير من النسبة المحققة في باقي القطاعات• هذه الآراء والانتقادات كانت محور اللقاء الذي أجريناه مع رئيس المجلس الإداري لشركة سامير السيد جمال باعامر والذي تبين من خلاله، سواء أثناء الجلسة أو أثناء الجولة الميدانية لأوراش بناء الشطر الجديد من المصفاة، أن الشركة لا تتحكم في العمليات المرتبطة بتحديد سعر الزيت الخام، وأن مسؤوليتها تنحصر في إمداد المغرب بكل المنتوجات الطاقية مع توفير مخزون احتياطي يسد الحاجيات لمدة لا تقل عن 45 يوماً، غير أن تزايد الحاجيات المغربية وارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية ضاعف كلفة هذا المخزون التي ارتفعت من حوالي 250 إلى حوالي 500 مليون دولار، وبذلك فإن الشركة هي أول من يواجه الصدمات الطارئة فضلاً عن كونها تتحمل باستمرار تبعات تجميد هذه المبالغ الهامة، وبالموازاة مع ذلك فإن الناتج الصافي الذي تحققه الشركة من مجموع مبيعاتها، الذي يقدر سنوياً ب 30 مليون درهم، أقل من 2% وهي أقل نسبة في القطاع التجاري ويمكن مقارنتها مثلا باتصالات المغرب التي تبيع سنوياً حوالي 22 مليون درهم وتحقق عائداً يزيد عن 3%، وعلى ضوء ذلك خلص إلى أن هذه الصناعة غير مربحة ولو كانت كذلك لارتفع عدد المصافي في المغرب وفي أوربا كذلك• وبخصوص التأخير، لاحظ السيد باعامر أن سبب التأخير في الإنجاز يعود إلى عدة عوامل من أبرزها القرار الحكومي القاضي بخفض النسبة من 6.5% إلى 2.5% ثم حجم المشروع الذي يكلف استثماراً بقيمة مليار دولار والذي يتطلب إنجازه، حسب العرف الصناعي، مدة لا تقل عن 4 سنوات، فالشركة أخذت على عاتقها الملاءمة مع حاجيات المغرب النامية، ودخلت في منتوج صناعي كبير لا مثيل له في المغرب رغم ارتفاع كلفة الطاقة، وعدم استفادة القطاع الصناعي من الامتيازات التي تستفيد منها قطاعات أخرى كالسياحة والعقار• في نفس السياق ضرب السيد باعامر المثل بالجارة الإسبانية ليلاحظ بأن مصلحة الدولة تقتضي إعادة النظر في محفزات الاستثمار لأن توجيهها نحو القطاع الصناعي هو السبيل إلى تحويل المغرب من دولة مستهلكة إلى دولة منتجة، وليوضح بأن العوائد عن الاستثمار في لاسمير تقل عن 8% ولا مجال فيها للتداول في السوق السوداء، بينما تتراوح في قطاعي العقار والسياحة بين 30% و 40%• أما بخصوص التنافسية فذكر بكون الدولة علقت منذ الحريق الذي شب في لاسمير نظام الضرائب على الواردات من المنتوجات البترولية، ولكن الشركة استمرت في أداء الضريبة على الشركات المحددة في

35%، وبالموازاة مع ذلك استمرت في برنامجها الاستثماري الذي سيجعلها واحدة من المصافي الثلاث الأولى في القارة الإفريقية، متجاوزة بذلك حتى مصافي الدول المنتجة للبترول كالجزائر وليبيا، والذي سيجعلها جاهزة للشروع في الاستغلال ابتداء من سنة 2009 أي قبل حلول موعد سنة 2012 الذي سيعرف دخول التزامات المغرب مع الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ، كما أنها استمرت في الوفاء بالتزاماتها الآنية إذ أن تغطيتها لحوالي 80% من مجموع حاجيات المغرب فرضت عليها التوفر على قدرة شرائية كبيرة خاصة أن سعر البرميل ارتفع من 60 دولارا في بداية السنة إلي حوالي 98 دولارا، فسمعة الشركة ساعدتها على الحصول على التمويل البنكي من داخل المغرب وخارجه في حين أن حرصها على الوفاء بالالتزامات، جعلها تغامر وتوفر احتياطياً يكفي لسد حاجيات المغرب طيلة سنتين• عند تعرضه لموضوع المقاصة، ذكر السيد باعامر بكون المغرب يستورد سنوياً أكثر من مليون طن من الغاز، وبأن سامير تنتج حوالي 300 ألف طن• ولاحظ أن استيراد الزيت الخام لا يستفيد من أي دعم بينما موزع الغاز يستفيد منه، وبعد أن أكد أن الشركة لا تربطها بصندوق المقاصة إلا فاتورة النقل عبر الأنابيب بين المحمدية وسيدي قاسم، أوضح أن تقليص الكلفة يقتضي التوجه نحو اعتماد الطرق المثلى للنقل، وأعلن أن الشركة تقدمت في شهر نونبرالمنصرم بطلب إنشاء أنبوب للنقل يربط بين المحمدية ومراكش لتفادي غلاء طرق النقل التقليدية ولدعم سياسة التخزين الجهوي، ومن المقرر أن يكلف هذا المشروع استثماراً بقيمة 1.4 مليار درهم، وأن يوفر للدولة ما بين 80 و 100 مليون درهم في السنة• اختلاف الرؤى حول تفسير الوقائع وحول الاختيارات السياسية المفروض اتباعها في المجال الطاقي، لا يمنع من كون ورش بناء مصفاة عصرية بالمحمدية يتقدم يوماً بعد يوم بمساهمة 1700 مغربي و 1800 تركي دون احتساب المستخدمين الرسميين في لاسمير، ولعل أهم ما يفتخر به السيد باعامر هو أن تقدم الأشغال بمصفاة المحمدية، التي تعتبر أول مصفاة يشرف على تحديثها، بلغ حوالي 77% رغم أن نسبة تقدم أشغال الإنشاء ما زالت في حدود 50% ، ومع أن مجموع ساعات العمل فاق 6 ملايين ساعة فإنه لم يتم تسجيل أية إصابة صناعية• وإلى جانب استثمارات الشركة في القطاع الطاقي تبين من اللقاء أن فندق سامير بالمحمدية يخضع لأشغال إعادة التأهيل بكلفة تقدر بحوالي 200 مليون درهم ومن المقرر أن تنتهي الأشغال سنة 2008 لتتعزز الطاقة الاستيعابية للمدينة بفندق يتوفر على 175 غرفة من فئة 4 نجوم، فضلاً عن كون الساحات المجاورة للبناية الحالية ستتحول إلى مركب سكني وآخر تجاري، وفي نفس الإطار فإن فندق بيرس نيج بإفران سيعرف بداية الأشغال سنة 2008 لرفع طاقته الاستيعابية من 20 إلى 60 غرفة من فئة 4 نجوم•

19 دجنبر 2007